

الكويت في: 2 سبتمبر 2020

المحترم

السيد/ محمد سعود العصيمي  
الرئيس التنفيذي - شركة بورصة الكويت  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: التصنيف الائتماني

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة عن هيئة أسواق المال بتاريخ 2015/11/9 بخصوص الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

يرجى الإحاطة بأن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد قامت في تقريرها الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2020 بتثبيت تصنيف بنك الكويت الوطني، وذلك كما يلي:

1. تثبيت تصنيف عجز المصدر طويل الأجل: AA-، نظرة مستقبلية مستقرة
2. تثبيت تصنيف عجز المصدر قصير الأجل: F1+
3. تثبيت تصنيف الجدوى المالية: a-
4. تثبيت تصنيف الدعم: 1
5. تثبيت تصنيف أرضية الدعم: AA-

مرفق طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

عصام جاسم الصقر

الرئيس التنفيذي للمجموعة

## نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

2 سبتمبر 2020	التاريخ
بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)	اسم الشركة المدرجة
وكالة فيتش للتصنيف الائتماني	الجهة المصدرة للتصنيف
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تثبيت تصنيف عجز المصدر طويل الأجل: AA-</li> <li>2. تثبيت تصنيف عجز المصدر قصير الأجل: F1+</li> <li>3. تثبيت تصنيف الجدوى المالية: a-</li> <li>4. تثبيت تصنيف الدعم: 1</li> <li>5. تثبيت تصنيف أرضية الدعم: AA-</li> </ol>	فئة التصنيف
<ol style="list-style-type: none"> <li>1- تصنيف عجز المصدر طويل الأجل (AA-): يعني جودة ائتمانية عالية جداً، واحتمالات ضعيفة جداً لمخاطر التعثر، وقدرة قوية جداً لسداد الالتزامات المالية، وهذه القدرة لن تتأثر بأي تغير في الأحداث.</li> <li>2- تصنيف عجز المصدر قصير الأجل (F1+): يعني أعلى مستوى من الجودة الائتمانية فيما يخص القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، فضلاً عن قوة ائتمانية استثنائية.</li> <li>3- تصنيف الجدوى المالية (a-): يعني جودة ائتمانية أساسية عالية، واحتمالات قوية جداً لاستمرار الجدوى المالية، والتمتع بالخصائص الأساسية للمتانة والاستقرار، بحيث انه من المستبعد اللجوء لدعم استثنائي لتجنب حالات التعثر.</li> <li>4- تصنيف الدعم (1): يشير إلى الاحتمالات المرتفعة لتوافر الدعم الخارجي في حالة الحاجة إليه، وأن الجهات التي ستوفر الدعم ذات تصنيفات مرتفعة جداً ولديها قدرة كبيرة على دعم البنك حال الطلب.</li> <li>5- تصنيف أرضية الدعم (AA-): يشير إلى الاحتمالات المرتفعة لتوافر دعم غير عادي في حال لزم الأمر، ويكون ذلك الدعم من الجهات الحكومية.</li> </ol>	مدلولات التصنيف

<p>1- تصنيف الوكالة يعكس مركز البنك الرائد في الكويت. 2- النظرة المستقبلية المستقرة تعكس التصنيف السيادي للكويت.</p>	<p>انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة</p>
<p>مستقرة</p>	<p>النظرة المستقبلية</p>
<p><b>المخلص التنفيذي:</b></p> <p>قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتاريخ 1 سبتمبر 2020 بتثبيت تصنيفات بنك الكويت الوطني كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تثبيت تصنيف عجز المصدر طويل الأجل عند درجة (AA-)، نظرة مستقبلية مستقرة.</li> <li>• تثبيت تصنيف عجز المصدر قصير الأجل عند درجة (F1+).</li> <li>• تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند درجة (a).</li> <li>• تثبيت تصنيف الدعم عند درجة (1).</li> <li>• تثبيت تصنيف أرضية الدعم عند درجة (AA-).</li> </ul> <p>وتضمن تقرير فيتش مجموعة من النقاط التي تم الاستناد عليها في عملية التقييم، وفيما يلي أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أن تصنيف الدعم عند درجة (1) وتصنيف أرضية الدعم عند درجة (AA-) لبنك الكويت الوطني يعكس وجهة نظر وكالة فيتش للاحتتماليات المرتفعة جداً للدعم الذي ستقدمه الحكومة الكويتية للبنوك المحلية الكويتية ومن ضمنها البنك، كما أن حصول بنك الكويت الوطني على درجة واحدة أعلى من التصنيف العام لكل من الدعم وأرضية الدعم الممنوح من وكالة فيتش للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي في السوق المحلي للبلاد (D-SIB) والبالغ تصنيفه (A+)، يعود إلى المركز الفريد الذي يتمتع به بنك الكويت الوطني، وأهميته النظامية باعتباره بنك رائد في الكويت، بالإضافة إلى روابطه الاستراتيجية والتجارية الوثيقة مع الدولة.</li> <li>• النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف عجز المصدر طويل الأجل لبنك الكويت الوطني تعكس التصنيف السيادي لدولة الكويت.</li> <li>• أن تصنيف الجدوى المالية لبنك الكويت الوطني يعكس مركزه الرائد في الكويت من حيث قدرته على توزيع الأعمال، جودة أصوله وأرباحه، صلابته قاعدة رأسماله، استقرار السيولة والتمويل. كما ان التصنيف يعكس أيضاً التدهور المتوقع في البيئة التشغيلية لبنك الكويت الوطني.</li> </ul>	<p>ترجمة التصريح الصحفي أو المخلص التنفيذي</p>

- بالرغم من أن بنك الكويت الوطني يواجه تباطؤ في النمو الاقتصادي والفرص التمويلية. إلا أن البنك لازال يواصل الاستفادة من القوة الاستثنائية للمركز المالي الخارجي لدولة الكويت وحجم الأصول الهائل للهيئة العامة للاستثمار، الأمر الذي يجعل دولة الكويت أكثر متانة مقارنة بباقي دول منطقة الخليج. كما أفادت وكالة فيتش بأن تقييمها لبيئة التشغيل يأخذ بعين الاعتبار انكشاف بنك الكويت الوطني على الأسواق المتطورة، مثل دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وعلى الأسواق الإقليمية الأكثر تحدياً مثل مصر والبحرين.
- أن البنك الكويت الوطني هو بنك رائد ولديه حصص سوقية رائدة في الكويت ومزايا تنافسية واضحة، على سبيل المثال: حجم البنك، شبكة فروع الكبيرة، قدرته على توزيع الأعمال، علاقته القوية مع العملاء، خبراته، علامته التجارية، سمعته، وموقعه الجغرافي الراسخ. وأشارت الوكالة إلى أن بنك الكويت الوطني هو البنك الكويتي الوحيد القادر على توفير خدمات مصرفية تقليدية وإسلامية معاً (من خلال حصته البالغة 59.9% في بنك بوبيان الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية).
- إن الجهاز الإداري لبنك الكويت الوطني قوي، و متمكن ومتناسب مع حجم وطبيعة البنك.
- أنه بفضل تمتع بنك الكويت الوطني بنموذج أعمال متنوع وفرص أوسع وبحجم كبير قد ترتب على ذلك انخفاض التركزات مقارنة بنظرانه محلياً.
- أكدت الوكالة بأن بنك الكويت الوطني لديه سجلاً طويلاً فيما يخص النسب المنخفضة للقروض المتعثرة (وصلت إلى حوالي 1.8% من إجمالي القروض في نهاية النصف الأول من عام 2020) وقد تمكن بنك الكويت الوطني من تمويل قروض عالية الجودة بفضل نموذج أعماله المتنوع وقوة علامته التجارية الرائدة.
- تعد ربحية البنك أقوى من ربحية نظرائه من حيث القدرة على توليد الأرباح وتنوعها واستقرارها. ومع ذلك، فقد أثرت الأزمة الحالية على أرباح بنك الكويت الوطني في النصف الأول من عام 2020 بسبب الارتفاع الكبير في القروض ورسوم انخفاض القيمة، انخفاض العائد الناتج عن الحظر الشامل في الكويت، والانخفاض في اسعار الفائدة سواء محلياً أو عالمياً.

- إن نسب رأس المال والرافعة المالية لبنك الكويت الوطني لا تزال عند مستويات مقبولة أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية مقارنة بنظرائه، حيث أنه يتم تدعيم رأس المال بشكل متواصل ومستمر من خلال توليد رأس مال داخلي، ذلك فضلاً عن قدرة البنك على ضخ رأس مال جديد عند الحاجة. وما يدل على ذلك ما قام به البنك من إصدار شريحة أولى (Tier 1) بقيمة 750 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وهو ما انعكس بالإيجاب على المعدلات الرقابية للالتزام بمتطلبات رأس المال الإضافية للبنك. وتتوقع الوكالة أن تظل نسب رأس المال مستقرة في نهاية العام 2020 بسبب بطء النمو والأرباح المحتجزة والتعافي المتوقع في القيمة العادلة لأدوات الدين وحقوق الملكية.
- يتمتع البنك بمعدلات سيولة ومصادر تمويل مستقرة، كما يقوم البنك بإدارة السيولة بشكل جيد جداً ويتحكم في المخاطر المرتبطة بها.
- آليات التحكم في المخاطر ونظم التقارير على مستوى المجموعة مناسبة وكافية بما يدعم النمو.